مذكـــرة توجيهية
حـــول
الميزانيـــة المراعيـــة للنـــــوع الاجتماعـــــي

الإطار العام

يعد إدراج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات العمومية وفي كامل مسار الميزانية ترجمة لإلتزام تونس التام بضمان حقوق الإنسان وتأكيدا على حرصها على وضع مبادئ المساواة بين الجنسين حيز التنفيذ الفعلي.

وقد تجسد هذا الانخراط خاصة من خلال:

- مصادقة بلادنا على جل **المعاهدات والاتفاقيات الدولية** في المجال، وتبنيها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17) لسنة 2015.

- الإنخراط في إصلاحات تشريعية وقانونية ومؤسساتية. **وقد كرس دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014** مبدأ المساواة والقضاء على التمييز بين الجنسين خاصة في فصليه 21 و46.

ويعتبر صدور القانون **الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019** بتاريخ 13 فيفري 2019 تدعيما لهذه الترسانة القانونية وركيزة **أساسية للتكريس الفعلي للمساواة بين الجنسين** من خلال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات العمومية والميزانيات.

حيث نص في **الفصل 18** منه على أن"..... *رئيس البرنامج يعمل على إعداد الميزانية على أساس* ***أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال*** *وبصفة عامّة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس*" .

الهدف من المذكرة

تهدف هذه المذكرة التوجيهية أساسا إلى وضع إطار مرجعي موحد لفائدة رؤساء البرامج ومختلف الفاعلين والمتدخلين في إدراج مقاربة النوع الإجتماعي بالسياسات العمومية وبالميزانية.

وتشتمل المذكرة على محورين أساسين يخصص المحور الأول لتقديم تعريف للميزانية المراعية للنوع الإجتماعي وبيان غاياتها وأهم أهدافها فيما يعنى المحور الثاني بتوضيح منهجية إدراجها من خلال بيان أهم المراحل والوسائل المعتمدة لذلك.

ما هي الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي؟

تعد الميزانية المراعية للنوع الإجتماعي منهجية متكاملة تسعى لإدراج مقاربة النوع الإجتماعي في كامل دورة الميزانية. وتنبني أساسا على تحليل الحاجيات المختلفة للنساء والرجال وأخذها بعين الإعتبار في السياسات العمومية وفي الميزانية وذلك بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين أداء البرامج.

ويفسر هذا التوجه من منظور أن المواطنين ليسوا أشخاص مجردين بل هم في الواقع نساء ورجال ينتمون إلى فئات إجتماعية وإقتصادية مختلفة ويعيشون ظروف متباينة ولهم حاجيات خصوصية وانتظارات متنوعة.

وبما أن الميزانية أداة تترجم التوجهات السياسية والخيارات الإستراتيجية الوطنية والقطاعية فإنه من الضروري وضع ميزانيات تأخذ بعين الإعتبار الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وتستجيب لحاجياتهم وإنتظاراتهم المختلفة.

وعليه فإن **الميزانية المراعية للنوع الإجتماعي** تكتسي أهمية بالغة في تكريس هذا التوجه باعتبارها أداة تمكن من التوظيف الأنسب للموارد المتاحة لتحقيق النجاعة المرجوة.

ولا تعد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بمثابة:

- رصد ميزانية خاصة للنساء.
- تقسيم إعتمادات ميزانية الدولة بالتساوي بين النساء والرجال.
- الترفيع في حجم الاعتمادات المخصصة للمرأة مقابل التقليص من الاعتمادات المخصصة للرجال
- رصد ميزانية خاصة بالنساء وأخرى خاصة بالرجال

وإنما هي بالأحرى منهجية ترتكز أساسا على تحليل للميزانية من منظور النوع الإجتماعي لتحديد مدى قدرتها على تلبية الحاجيات المختلفة للنساء والرجال.

كما أن الأخذ بعين الاعتبار للتقاطعات بين النوع الاجتماعي ومعطيات أو معايير أخرى على غرار السن، الفئة الاجتماعية، الجهة... يمكن من تعميق فهم الحاجيات الخصوصية قصد العمل على تلبيتها والحد من الفوارق المسجلة.

ما الغاية من الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي؟

إن الأخذ بعين الإعتبار لبعد النوع الإجتماعي ضمن كامل مسار الميزانية لا يعد تأكيدا لمجهودات الدولة في مجال حقوق الإنسان فحسب إنما يتجاوز ذلك باعتباره سيمكن من التجسيد الفعلي للمساواة بين الجنسين على أرض الواقع.

وتعتبر الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي:

- ألية من ألليات تقليص الفوارق وتعزيز حقوق الإنسان،
- وسيلة لدعم التوجه المبني على الأداء في التصرف العمومي تمكّن من المرور بالأهداف المحددة إلى إجراءات عملية لها تأثيرات ملموسة،
- أداة أساسية لدعم شفافية الميزانية،
- وسيلة من وسائل تحقيق التكافؤ والمساواة والعدالة الاجتماعية،
- تقنية عملية تساعد على الربط بين التأثيرات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تهدف الميزانية المراعية للنوع الإجتماعي إلى مزيد تطوير التصرف في ميزانية الدولة لضمان تحقيق التزاماتها في مجال المساواة بين النساء والرجال.

ما هو التمشي المعتمد لإدراج مقاربة النوع الإجتماعي؟

يمكن اعتماد طرق مختلفة لإدراج مقاربة النوع الإجتماعي في الميزانية. وقد إتجهت تونس في هذا المجال نحو إعتماد تمشي يرتكز على معطيات وبيانات واقعية ويعتمد تقنيات تحليل عملية.

يلخص الرسم البياني التالي مختلف المراحل التي يتوجب اتباعها لإدراج مقاربة النوع الإجتماعي في التخطيط وبرمجة الميزانية.

رسم بياني عدد 1

مراحل ادراج مقاربة النوع الاجتماعي

- دراسات، معطيات، بيانات، أشغال .....
- مشاريع الممولة من الجهات المانحة...
- تحديد الحاجيات من الاحصائيات والدراسات...

- تشخيص وتحديد الفوارق بين الجنسين
- ترتيب الفوارق حسب الأولوية وتحديد الإشكالية التي سيتم العمل على حلها.
- تحليل الإشكالية

- إدراج النوع الاجتماعي في صياغة الاستراتيجية والأهداف ومؤشرات قيس الأداء
- اقتراح الأنشطة ودعائم الأنشطة والمشاريع
- ترجمة مالية ورصد الاعتمادات

المرحلة 1: الوضع الراهن

إن عملية إدراج مقاربة النوع الإجتماعي في الميزانية يتطلب أولاً وقبل كل شيء تقييم الوضع الراهن للقطاع من منظور عدسات النوع الاجتماعي. أي القيام بعملية جرد للوقوف على واقع القطاع خاصة فيما يتعلق:

- التعرف إلى الأطر المرجعية الخاصة بالقطاع واستغلال جميع الوثائق والنصوص القانونية المرتبطة بدعم المساواة بين الجنسين بما يمكن من إعطاء فكرة عامة عن الأولويات الوطنية والقطاعية في هذا المجال.

وتتمثل أهم المراجع في الإلتزامات الدولية في مجال المساواة على غرار إتفاقية سيداوCEDAW وأهداف التنمية المستدامة....). هذا إضافة الى الإطار القانوني والمراجع الوطنية على غرار دستور سنة 2014 والقوانين المتعلقة بمجابهة التمييز ضد المرأة (القانون عدد 58 لسنة 2017 بتاريخ 11 أوت 2017) وخطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي2016 -2020 وبرنامج العمل الوطني بخصوص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 و كل الالتزامات الخاصة بالقطاع....

كما يتعين خلال هذه المرحلة:

- الاطلاع على الدراسات والأعمال المنجزة في المجال وتجميع وتحليل وفهم المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالفوارق المسجلة بين النساء والرجال الخاصة بالقطاع على المستوى العالمي والوطني،
- تجميع المعطيات والإحصائيات موزعة حسب الجنس،
- التثبت من وجود مشاريع منجزة أو بصدد الإنجاز ممولة من قبل الجهات المانحة،
- الإطلاع على الأعمال والتدخلات التي سبق القيام بها وتحليل انعكاساتها ونتائجها المحققة فيما يتعلق بالحد من الإشكاليات الخاصة بالنوع الاجتماعي،

هذا إلى جانب تحديد مصفوفة الأطراف الفاعلة المتدخلة في المجال وبيان خصائصهم وإنتظاراتهم ومدى انخراطهم وتبنيهم لقضية المساواة بين الرجال والنساء في القطاع.

وتعتبر هذه المرحلة بمثابة بداية الوعي بواقع القطاع من منظور المساواة بين الجنسين وتحديد النقاط الواجب العمل على توفيرها على غرار إنتاج وإثراء المعطيات والإحصائيات المتوفرة أو تحيين بعض الدراسات الموجودة، أو الوقوف على الحاجة إلى إحصائيات ودراسات ومعطيات كمّية ونوعيّة إضافية.

المرحلة 2: التشخيص

هي المرحلة التي يتم فيها التعرف على الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وتحديد إشكاليات اللامساواة بينهما في القطاع. ويتم لاحقا ترتيبها حسب درجة أهميتها وضبط الإشكالية أو الإشكاليات ذات الأولوية التي سيتم العمل على معالجتها في المرحلة الموالية.

عدة آليات تحليل يمكن اعتمادها بخصوص الإشكالية المراد حلها خاصة فيما يتعلق بتحديد أسبابها وتأثيراتها وقائمة المتدخلين ومسؤولياتهم وضبط الأهداف والمؤشرات وأخيرا وضع خطة العمل والميزانية. وتعد

«شجرة الإشكاليات" و"شجرة الحلول" و"مصفوفة الإطار المنطقي" و"مصفوفة المتدخلين" أمثلة من اليات التحليل.

وتمثل شجرة الإشكاليات إحدى الآليات الأكثر استخداما من قبل المهمات والبرامج في هذه المرحلة الأولى من مستوى التقدم في إدراج مقاربة النوع الإجتماعي.

حيث تعتبر أداة تحليل تشاركية تمكن من بيان أسباب وتأثيرات الإشكالية المطروحة في شكل رسم بياني وذلك بغاية مزيد التعمق في فهمها والتفكير بشكل أفضل في التدخلات والإجراءات الواجب اتخاذها لتجاوزها.

إذ تساعد هذه الوسيلة على تحديد الأسباب (المباشرة والغير المباشرة والهيكلية) للإشكالية الرئيسة من جهة والتأثيرات الناتجة عنها من جهة أخرى بناءً على استغلال البيانات الأساسية التي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى لجرد القطاع من منظور النوع الاجتماعي.

الرسم البياني 2

هيكلة شجرة الإشكاليات

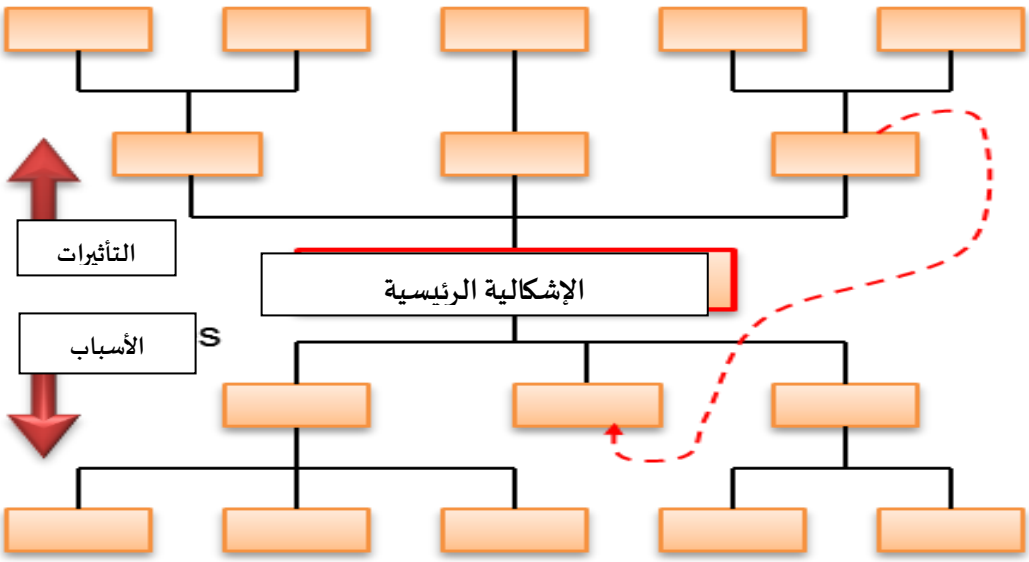

وبالتالي فإن شجرة الإشكاليات تمكن من وضع تصور للإشكالية المطروحة في شكل رسم بياني يوضح العلاقات بين الأسباب والتأثيرات المترتبة عنها.

ويتم إجراء هذا التمرين في إطار عمل تشاركي ضمن فريق عمل أو فرق فرعية متكاملة بما يمكن من الإلمام قدر الإمكان بمختلف جوانب الاشكالية لتعميق فهمها وتحليلها.

كما أنة يتعين عند تحديد الأسباب التركيز على الأسباب التي تندرج ضمن مسؤوليات المهمة وفي نطاق صلاحياتها ومشمولاتها.

يلخص الرسم البياني التالي المراحل التي يتعين إتباعها لتحديد الإشكاليات في القطاع المعني وإعداد شجرة الإشكاليات الخاصة بالإشكالية /الإشكاليات ذات الأولوية.

الرسم البياني 3

مراحل تحليل اشكالية تتعلق بعدم المساواة

1. تفكير تشاركي لتحديد الإشكاليات التي تعتبرها كافة الأطراف المعنية ذات أولوية
2. اختيار إشكالية (أو أكثر) من مجموع الإشكاليات التي تم تحديدها في مرحلة التشخيص ليتم معالجتها
3. البحث في الأسباب المرتبطة بالإشكالية الرئيسية

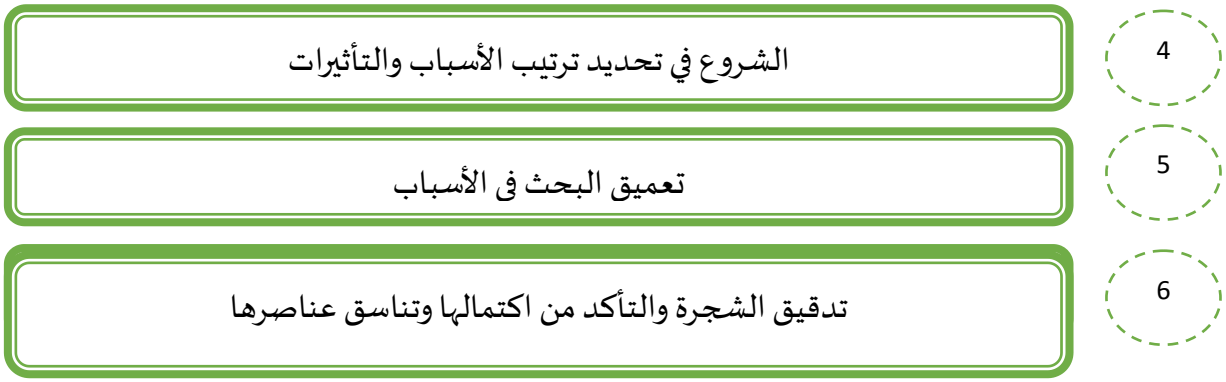

المرحلة 3 : إدراج المقاربة في إطار الاداء وفي الميزانية

بمجرد تحديد الإشكالية المراد حلها واستكمال مرحلة تحليلها باستخدام أداة شجرة الإشكاليات مثلا تنطلق مرحلة البحث عن الحلول. يتم ذلك من خلال إعداد شجرة الأهداف التي تمثل استمرارًا منطقيًا لشجرة الإشكاليات التي سبق إعدادها.

يتم عمليا التحول من الوضعية السلبية للإشكالية المطروحة إلى وضع تصور للحالة الإيجابية المراد بلوغها مع تكرار نفس التمشي بالنسبة للأسباب والتأثيرات الخاصة بالإشكالية المطروحة.

ويتم إعداد شجرة الأهداف من خلال:

- تعويض الإشكالية الرئيسية المطروحة بالهدف المراد بلوغه
- تعويض التأثيرات بالأثر
- تعويض الأسباب بالتدخلات والأعمال التي سيتم العمل عليها

وبذلك يتم المرور من شجرة الإشكاليات إلى شجرة الأهداف أو الحلول التي تبين الوضعية المراد بلوغها.

الرسم البياني عدد 4

هيكلة شجرة الأهداف

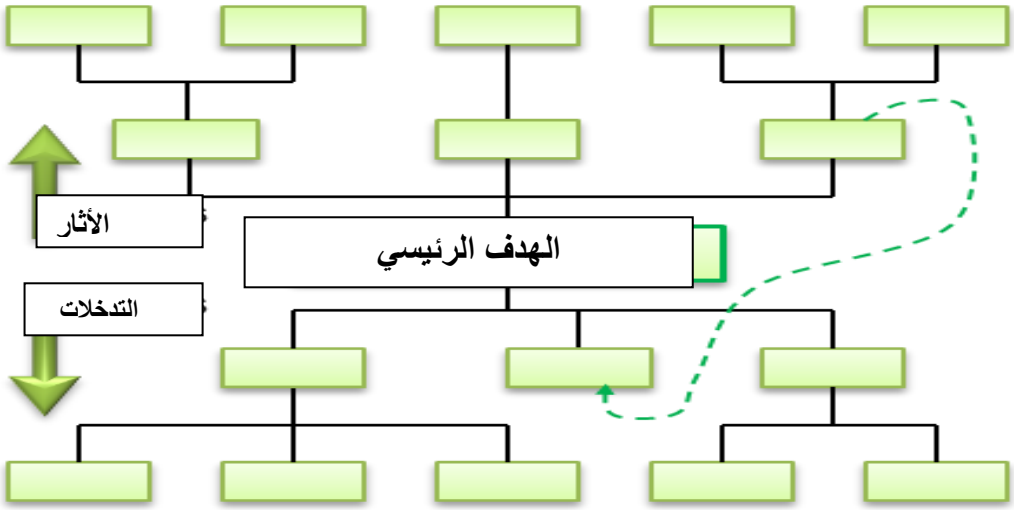

يتعين خلال عملية تحديد الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي التقيد بالأعمال والتدخلات التي تندرج ضمن مجال تدخل المهمة المعنية ومشمولاتها.

و باكتمال الصورة عن الوضعية المستهدفة يتم الشروع في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في كامل مكونات إطار أداء البرنامج المعني وفي ميزانيته كما يلي:

- صياغة إستراتيجية السياسة العمومية أخذا بعين الإعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي و تنزيلها إلى محاور استراتيجية .
- تحديد أهداف للحد من إشكالية الفوارق بين الجنسين التي تم تحديدها و تحليلها وتضمن تعزيز المساواة بين النساء والرجال.

- تحديد مؤشرات قيس أداء مراعية للنوع الاجتماعي تمكن من قيس درجة التقليص من الفوارق المسجلة بين الجنسين.
- إقتراح أنشطة و أنشطة فرعية أو دعائم أنشطة أو مشاريع تمكن من التقليص الفعلي من الفوارق
- المرور أخيرا الي الترجمة المالية للإجراءات المقترحة .

وتتمثل عملية وضع إطار أداء مراعي للنوع الإجتماعي مرحلة أولى هامة ضمن مسار متكامل لإدراج مقاربة النوع الإجتماعي بالميزانية بما يمكن من تحقيق المساواة بين النساء والرجال وتحسين أداء السياسات العمومية.